خمسة أشهر من تبني قرار التقسيم في الجمعية العمومية لهيئة الامم ولم يتوقف الا بعد احتلال القوات الصهيونية للمدينة .

(٣) ومرة ثالثة برز موضوع سلاح البترول واستخدامه في مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في القاهرة في كانون الاول ١٩٤٧ . ناقش الملوك والرؤساء مجددا قضية « اعادة النظر بالامتيازات الاجنبية في الدول العربية » باعتبارها سلاحا أكثر فعالية من غيره لمواجهة ضياع فلسطين . الا أن حظ قرارات هذا المؤتمر لم يكن بأفضل من حظ قرارات المؤتمرات السابقة .

(٤) جاءت أول محاولة ناجحة نوعا مـــا لاستخدام سلاح البترول أثناء العدوان الثلاثي على مصر في ١٩٥٦ حيث قامت وحدة سورية خاصـــة بنسف احدى محطات الضخ التابعة لشركة نفط العراق مما عطل تدفق النفط العراقي الى ساحل البحـــر الابيض المتوسط . وعلى الرغم من أن هذه الخطوة لم تؤد بحد ذاتها الى نتائج كبيرة وهامة على صعيد مضايقة الدول المستهلكة فقد تركت بعض الاثر السلبي على تجارة النفط العالمية . الا أن أهمية الاجراء السوري كانت تكمن في الاقدام على تنفيذه بالفعل ضمن جو وطني عارم واندفاعة تحررية كبيرة وحماسية جدا في معاداتها للاستعمار ، مما جعل الخطوة السورية رمزا محفورا في ذاكرة الجماهير العربية لما يمكن أن تفعله الدول العربية على صعيد استخدام سلاح النفط (ولم تكن سوريا دولة منتجة بل دولة عبور فقط) في المعارك القومية والتحررية اذا توافرت لها القيادات الوطنية الجادة في تصديها للاستعمار في المنطقة العربية .

(٥) جاءت الخطوة التالية في استخدام سلاح النفط العـــربي خلال حرب حزيران ١٩٦٧ عندما قامت بعض الدول العربية المنتجة بفرض حظر على تصدير البترول الى الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية ، ذلك بعد خراب البصرة . لم تكن هذه الخطوة أكثر من محاولة تعمية للجماهير العربية المصعوقة بالهزيمة وتعويض سريع مصطنع عن الخسارة العسكرية التي حلت بالانظمة والامة عموما . لذلك لم تسفر عن أية نتائج تذكر خاصة انها لم تكن وليدة عمـــل مدروس مرتبط باستراتيجية عـــربية عسكرية وسياسية شاملة . كانت مجرد رد فعل على الهزيمة ومحاولة للحصول على « براءة ذمة وطنية » من قبل الانظمة المعنية أمام الجماهير العربية المفجوعة واستباقا لاية محاولات لضرب المنشآت النفطية على غرار المثل الذي ضربته سوريا في ١٩٥٦ . لكن هذا التقييم العام لاستخدام سلاح النفط في حزيران ١٩٦٧ لا يعفينـــا من طرح السؤال الهام : هل كانت الشروط متوفرة وقتئذ لنجاح مثل هذه الخطوة على افتراض أن نيات الانظمة المعنية خلصت وانها قامت بالتنسيق اللازم والدراسات الضرورية لذلك الخ ؟ الجواب على ما نرجح ويبدو لنا هو بالنفي للاسباب التالية : (أ) السيطرة شبه الكاملة للشركات الكبرى على البترول العربي من منابعه الى مصباته وغياب أي هامش جدي للمناورة او الاستقلال النسبي لدى الحكومات العربية فيما يتعلق بتحديد السياسات البترولية مما جعل فرض أي تخفيض في مستويات الانتاج أمرا متعذرا على الدول العربية المعنية . وبدون هذا التخفيض لا يمكن لسلاح حظـــر النفط أن يكون فعالا حقا .

(ب) افتقار الدول العربية الى الاحتياطي المالي الكافي لتحمل النتائج الاقتصادية المترتبة على حظر النفط ولو لفترة محدودة وبصورة جزئية . وبديهي ان هذا الافتقار لم يكن مطلقا بل كان افتقارا نسبيا اذ اعتادت الانظمة البترولية وقتها على تسيير شؤون البلاد وعلى الانفاق وفقا لمستويات الدخل النفطي المرتفع بدون أي التفات جدي الى